المؤشر العام كسر سلسلة تراجعات دامت لـ 7 جلسات متتالية ليقلص الخسائر بالقيمة السوقية

«البورصة» تواصل النزيف.. مليار دينار خسائر أسبوعية جديدة

البورصة استمرت بتسجيل الخسائر على صعيد التداولات الأسبوعية رغم ارتفاع المؤشر العام بجلسة أمس (محمد هاشم)

■ 4٪ خسائر السوق الأول و3,4٪ للعام و1,7٪ للرئيسي.. وتراجع نتائج النصف الأول المعلنة عزز مسار الهبوط

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع قبل الأخير في يوليو، على استمرار وتيرة الانخفاض التي يشهدها السوق للأسبوع الثاني على التوالي، حيث تعرضت البورصة لسلسلة خسائر على مدار 7 جلسات متتالية، حتى جلسة أمس التي كسر فيها مؤشر السوق العام موجة التراجعات، بارتفاع محدود جراء عمليات شراء انتقائية على بعض أسهم السوق الأول الذي اغلق أمس مرتفعا.

وفي المقابل، استمر أداء مؤشر السوق الرئيسي الذي يضم غالبية الشركات المدرجة في المنطقة الحمراء بسبب عمليات تصريف على هذه النوعية من الأسهم. وكان السوق يترقب نتائج النصف الأول للعام المالي الحالي، ولكن يبدو ان النتائج المعلنة حتى الآن جاءت لتعزز المسار الهابط للسوق، وهي نتائج منطقية في ظل الظروف التي مرت بها الشركات خلال فترة النصف الأول وتحديدا منذ شهر مارس الذي شهد بدء تسجيل أول حالات الإصابة بڤيروس كورونا، ومن ثم تأثرت جميع الشركات بالتداعيات السلبية لانتشار الڤيروس، ولم تكن الشركات الكويتية في منأى عما يحدث على مستوى العالم في هذا الخصوص.

وفي نهاية جلسة ختام الأسبوع تكون القيمة السوقية للبورصة الكويتية خسرت نحو مليار دينار بنسبة 3,4٪ ليصل إجمالي الخسائر منذ بداية العام الحالي إلى 21,7٪، إذ بلغ أمس 27,77 مليار دينار تراجعا من 28,75 مليار دينار الأسبوع الماضي.

وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق على مدار جلسات الأسبوع نتيجة ضعف الطلب على المعروض من الأسهم، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 137 مليون دينار بمتوسط يومي 27,5 مليون دينار، تراجعا من 169 مليون دينار بمتوسط يومي 33,8 مليون دينار الأسبوع الماضي بانخفاض نسبته 19٪، وكانت أغلب السيولة تتمركز حول أسهم بيتك وأهلي متحد والوطني وزين وأجيليتي بشكل لافت.

كما تراجعت أحجام التداول خلال تعاملات الأسبوع بنسبة 37٪، إذ بلغت كميات الأسهم المتداولة 561 مليون سهم مقارنة مع 890 مليون سهم الأسبوع الماضي، وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع المؤشرات وذلك على النحو التالي:

- تراجع مؤشر السوق الأول 4٪ مسجلا 222 نقطة خسائر على وقع تصريف لافت لهذه النوعية من الأسهم على مدار جلسات الأسبوع باستثناء جلسة أمس، ووصل المؤشر إلى 5279 نقطة من 5501 نقطة الأسبوع الماضي.
- انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,7٪ محققا 71 نقطة تراجع ليصل إلى 4076 نقطة انخفاضا من 4147 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 3,4٪ بنهاية الأسبوع، إذ خسر المؤشر 172 نقطة ليصل إلى 4874 نقطة تراجعا من 5046 نقطة الأسبوع الماضي.

خلال السنة المالية 2019 /2020 وبالتعاون مع مركز التدريب البترولي

«نفط الكويت»: تدريب 1473 كويتياً في عقود المقاولين

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة نفط الكويت تولي اهتماما بالغا وعناية فائقة بالعنصر البشري الكويتي إدراكا منها لكونه رأس مالها الحقيقي وحجر الزاوية في تقدمها وازدهارها، وبهذه المثابة فإنها تحرص على متابعة أوضاع العمالة الكويتية في عقود المقاولين وتضع الاهتمام بهم على رأس أولوياتها.

وأوضحت الشركة في ردها على سؤال برلماني حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن شركة نفط الكويت قامت بإنشاء مجموعة عمل خاصة بالعمالة الكويتية بالعقود ضمن الهيكل التنظيمي للشركة وذلك لمتابعة شؤون العاملين الكويتيين على عقود المقاولين وفقا لما تنص عليه اللائحة التنفيذية بشأن العمالة الوطنية في عقود المقاولين بالقطاع النفطي كما انها تضع مسؤولا من رؤساء فرق العمل المختصة بالشركة على كل عقد لضمان حسن تنفيذ العقد وكفالة المتابعة المباشرة لأوضاع العاملين الكويتيين وذلك بالتنسيق مع المقاول المعني.

وفي سؤال حول عدم وجود تدريب مهني وتوجيهات للموظفين العاملين في الشركات الاجنبية قالت الشركة ان التدريب المهني حسبما تنص عليه اللائحة التنفيذية بشأن العمالة الوطنية في عقود المقاولين بالقطاع النفطي إلزامي للمعينين الجدد من حديثي التخرج ولا يجوز الإعفاء منه لأي سبب من الأسباب ويتولى مركز التدريب البترولي التابع لمؤسسة البترول الكويتية تدريب هؤلاء العاملين وذلك وفقا للجهة المعنية.

وأشارت الى أن «نفط الكويت» تقوم بتوفير الفرص التدريبية للعاملين الكويتيين في عقود المقاولين حسب الكفاءات العامة واحتياجات العمل بما يكفل رفع مستويات أدائهم ويضمن التشغيل الآمن للعمليات وذلك بمراعاة سلامة العاملين والمنشآت وذلك عبر تطبيق تحليل الكفاءة أسوة بالخدمات التدريبية المقدمة للعاملين في الشركة، وعلى هذا المقتضى فقد جرى إعداد تحليل الكفاءات للعاملين الكويتيين على عقود المقاولين بما يتماشى مع احتياجاتهم الفنية التخصصية وبالتالي تم توفير برامج تدريبية لعدد 1473 مرشحا مع هؤلاء العاملين خلال السنة المالية 2019/ 2020 وذلك بالتعاون مع مركز التدريب البترولي.

وأكدت ان المقاولين يقومون بتوفير المكاتب للعاملين الكويتيين بحسب وظيفة كل منهم وطبيعة عمله وبالرجوع الى السجلات الرسمية للشركة فقد وجدت خلوا من اي شكوى بهذا الشأن، مشيرا الى ان المقاولين يقومون بتعويض العاملين الكويتيين عن العمل الاضافي الذي يتم تكليفهم به وذلك في الحدود وبالكيفية التي رسمها القانون.

وذكرت ان تعيين المتقاعدين الكويتيين سواء من الشركة أو غيرها في الوظائف القابلة للتكويت على عقود المقاولين الخاضعة للتكويت أمر اجازته اللائحة التنفيذية بشأن العمالة الوطنية في عقود المقاولين بالقطاع النفطي وذلك في الحدود وبالشروط والأوضاع التي شرعت لهذا الغرض ولا يكون إلا على شواغر هذه الوظائف بالعقود.

«ميد»: البنوك الكويتية الأقدر خليجياً على مقاومة زيادة تكلفة مخاطر المخصصات

■ المصارف الخليجية قادرة على استيعاب 36 مليار دولار من الخسائر الائتمانية الإضافية

محمود عيسى

قالت مجلة ميد في تقريرها الشهري ان الاقتصادات الخليجية تواجه ركودا في القطاعات غير النفطية بسبب جائحة كورونا، حسبما نقلته عن وكالة فيتش.

وأضافت المجلة ان البنوك الكويتية اكثر بنوك دول مجلس التعاون الخليجي قدرة على مقاومة الزيادات في تكلفة المخاطر عندما يتعلق الامر بوضع المخصصات زيادة أو نقصانا.

وأوضحت انه ستكون هناك اتجاهات ملحوظة للركود الاقتصادي على الرغم من حزم التحفيز التي تعلن عنها الحكومات الإقليمية، متوقعة أن تمضي دول الخليج التي لديها ميزانيات ضعيفة قدما في خفض المصرفات «على نحو يكفي يتجاوز الأثر المالي لتدابير التحفيز»، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الركود الإقليمي غير النفطي.

وذكرت المجلة انه ـ حسب «فيتش» ـ «نتوقع ركودا في القطاع غير النفطي يتراوح بين انخفاض بنسبة 1٪ في الكويت و 5٪ في عمان، وهذا الوضع غير مسبوق في التاريخ الحديث لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي ويزيد من المخاطر على الاستقرار الاجتماعي».

ورأت المجلة ان انتشار وباء كورونا عزز نشاط اصدار السندات الخليجية لتصل الى مستوى يعوض الانخفاض الشديد في أسعار النفط التي تدهورت في الاونة الاخيرة إلى جانب تفاقم التقديرات للنظرة المستقبلية المالية.

وبهذا الخصوص أنهت السعودية إصدار سندات بقيمة 5,755 مليارات ريال (1,5 مليار دولار) مؤخرا كجزء من برنامج الصكوك الحكومي المقوم بالريال. وتلقت الرياض طلبات اكتتاب في الاصدار من المستثمرين بقيمة بلغت 7 مليارات دولار.

وأشارت المجلة الى ان إمارة أبوظبي قد تلقت 45 مليار دولار في صورة طلبات اكتتاب بعد أن أصدرت مؤخرا ما قيمته 7 مليارات دولار من السندات متعددة الشرائح، تضم كل منها سندات بقيمة 2 مليار دولار تستحق لآجال 5 سنوات و10 سنوات، بالاضافة الى 3 مليارات دولار في سندات لمدة 30 عاما.

وبالمثل، قامت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية «بتلكو» مؤخرا بسداد 471 مليون دولار من السندات المستحقة وحصلت على قرض بقيمة 450 مليون دولار.

وقالت المجلة ان احتياطيات البنوك الإقليمية تقدر بنحو 36 مليار دولار، وانه يمكن للبنوك الخليجية المصنفة استيعاب ما يصل إلى 36 مليار دولار من الخسائر الائتمانية الإضافية قبل البدء في استنفاد قاعدتها الرأسمالية. ويعادل هذا الرقم 2,7 ضعف متوسط الخسائر العادية للقطاع، وفقا للبيانات الصادرة عن وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني. وأشارت المجلة الى ان مثل هذه الخسائر لاتزال تشكل عامل ضغط كبير. واستنادا الى الربحية، فان البنوك الكويتية هي اكثر بنوك دول مجلس التعاون الخليج قدرة على مقاومة الزيادات في تكلفة المخاطر عندما يتعلق الامر بوضع المخصصات زيادة أو نقصانا. وتعتبر البنوك السعودية الأكثر مرونة، في حين أن البنوك البحرينية هي الأكثر عرضة للمخاطر بسبب الهزات الاقتصادية والقدرة المحدودة للحكومة على تقديم الدعم، فيما تعتبر البنوك في كل من البحرين وعمان والإمارات الأكثر عرضة للمخاطر خلال الأزمة الحالية نظرا لنسبة انكشافها العالية على قطاع العقارات.

الاستمرار في الربط قد يؤدي إلى استنزاف الأصول الأجنبية وتراكم الديون

«فيتش»: دول الخليج ستبقي ربط عملاتها بالدولار

■ الكويت والسعودية والإمارات وقطر لديها موارد كافية للإبقاء على الربط

■ بنية الاقتصادات الخليجية يلائمها ضبط مالياتها لا خفض قيمة عملاتها

قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إنه من المستبعد أن تخفض دول الخليج ـ التي يتفاقم العجز المالي لديها في ظل انخفاض أسعار النفط ـ قيمة عملاتها، رغم أن الاستمرار في ربط عملاتها بالدولار قد يؤدي إلى استنزاف الأصول الأجنبية وتراكم الديون.

وبحسب «رويترز»، يثبت الربط قيمة العملة في مقابل عملة أخرى، واحتياطيات البنك المركزي ضرورية لصيانة سعر الربط. ولطالما قال صناع السياسات في المنطقة المصدرة للبترول إن ربط العملة بالدولار في صالح اقتصاداتهم شديدة الاعتماد على النفط والغاز، لكن نزول أسعار الخام هذا العام زاد الضغوط على عدد من العملات المربوطة.

وأضافت «فيتش» في تقرير «لا نتوقع أي تغيير في أنظمة أسعار الصرف المربوطة بدول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط»، فيما الاستمرار في الربط «سيستتبع استنزافا كبيرا للأصول الأجنبية أو تراكم الديون أو كليهما».

وذكرت «فيتش» إن لدى السعودية والكويت والإمارات وقطر موارد كافية للإبقاء على أنظمة الربط لديها، بينما مازال الدعم المالي الخارجي مهما بالنسبة للبحرين التي تعهد حلفاؤها الخليجيون بعشرة مليارات دولار لها في 2018 لتفادي أزمة ائتمان. وفي حالة سلطنة عمان ـ التي تملك احتياطيات أجنبية أكبر من البحرين ـ تتبدد المصدات سريعا، وربما تقوض مدفوعات الديون الكبيرة المقبلة الثقة في الربط.

وأوضحت «فيتش» أن بنية الاقتصادات الخليجية يلائمها ضبط مالياتها من خلال ترشيد الإنفاق لا خفض قيمة عملاتها.

وقالت الوكالة: «لن يعود خفض قيمة العملة إلا بالقليل من المزايا التنافسية على دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لطبيعة اقتصاداتها غير متنوعة الموارد».

وخفضت دول الخليج الإنفاق هذا العام لتعيد ترتيب أولوياتها، كما قامت السعودية ـ أكبر اقتصادات المنطقة ـ بزيادة ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات.